

## رابعاً

١ - تدعوا إلى تقديم تبرعات لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان نقداً وفي شكل خدمات ولوازم تكون مقبولة لدى الأمين العام :

٢ - ترجو من الأمين العام اتخاذ جميع التدابير الازمة لتأمين إدارة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بأقصى قدر من الكفاءة والاقتصاد :

## خامساً

١ - تقرر أن تدرج جيبوتي في عداد الدول الأعضاء المذكورة في الفقرة ٢ (د) وفيت نام في عداد الدول الأعضاء المذكورة في الفقرة ٢ (ج) من الجزء أولاً من قرار الجمعية العامة دإ - ٢/٨، وأن تحسب استراكاتها في نفقات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفقاً لأحكام الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ١١/٣٣ المؤرخ في ٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ :

٢ - تقرر كذلك، عملاً بالمادة ٥ - ٢ (ج) من النظام المالي للأمم المتحدة أن تعامل اشتراكات الدول الأعضاء، المذكورة في الفقرة ١ من هذا الجزء، في نفقات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، فيما يختص بالاعتمادات المقسمة بموجب قرار الجمعية العامة دإ - ٢/٨ لتشغيل القوة للفترة من ١٩ آذار/مارس إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، باعتبارها إيرادات متفرقة تخص من الاعتمادات المقسمة في الجزء الثاني أعلاه.

## الجلسة العامة ٤٤

٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨

## ٥٥/٣٣ - خطة المؤشرات

## إن الجمعية العامة.

إذ تشير إلى قرارتها ١٢٠٢ (د - ١٢) المؤرخ في ١٣ كانون الأول /ديسمبر ١٩٥٧، و ١٨٥١ (د - ١٧) المؤرخ في ١٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٦٢، و ١٩٨٧ (د - ١٨) المؤرخ في ١٧ كانون الأول /ديسمبر ١٩٦٣، و ٢١١٦ (د - ٢٠) المؤرخ في ٢١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٦٥، و ٢٢٣٩ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٠ كانون الأول /ديسمبر ١٩٦٦، و ٢٣٦١ (د - ٢٢) المؤرخ في ١٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٦٧، و ٢٤٧٨ (د - ٢٣) المؤرخ في ٢١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٦٨، و ٢٦٠٩ (د - ٢٤) المؤرخ في ١٦ كانون الأول /ديسمبر ١٩٦٩، و ٢٦٩٣ (د - ٢٥) المؤرخ في ١١ كانون

الجمعية العامة في أي ترتيبات لتمويل عمليات صيانة السلم :

(أ) أن تُقسم مبلغ ٢٧٢٩٧٩٠ دولاراً لفترة الأربعة أشهر الآتية الذكر فيما بين الدول الأعضاء المشار إليها في الفقرة ٢ (أ) من قرار الجمعية العامة دإ - ٢/٨ بالنسبة المحددة في جدول الأنصبة المقررة للستين ١٩٧٨ و ١٩٧٩ :

(ب) أن تُقسم مبلغ ١٦٣١١٨٨٨ دولاراً لفترة الأربعة أشهر الآتية الذكر فيما بين الدول الأعضاء المشار إليها في الفقرة ٢ (ب) من القرار دإ - ٢/٨ بالنسبة المحددة في جدول الأنصبة المقررة للستين ١٩٧٨ و ١٩٧٩ :

(ج) أن تُقسم مبلغ ٩٤٠٣٨٥ دولاراً لفترة الأربعة أشهر الآتية الذكر فيما بين الدول الأعضاء المشار إليها في الفقرة ٢ (ج) من القرار دإ - ٢/٨ بالنسبة المحددة في جدول الأنصبة المقررة للستين ١٩٧٨ و ١٩٧٩ :

(د) أن تُقسم مبلغ ١٧٨٢٧ دولاراً لفترة الأربعة أشهر الآتية الذكر فيما بين الدول الأعضاء المشار إليها في الفقرة ٢ (د) من القرار دإ - ٢/٨ بالنسبة المحددة في جدول الأنصبة المقررة للستين ١٩٧٨ و ١٩٧٩ :

٣ - تقرر، وفقاً لأحكام قرارها ٩٧٣ (د - ١٠) المؤرخ في ١٥ كانون الأول /ديسمبر ١٩٥٥، أن تخصم من المبالغ المقسمة فيما بين الدول الأعضاء، على النحو المبين في الفقرة ٢ أعلاه، أنصبتها في صندوق معادلة الضرائب من الإيرادات الآتية من الاقطاعات الازمية من مرتبات الموظفين المقدرة بمبلغ ٣٧٠٠٠ دولار والمعتمدة للفترة من ١٩ أيلول /سبتمبر ١٩٧٨ إلى غاية ١٨ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩، والمخصصة بمبلغ ١١٨٠٠٠ دولار يتضمن النقص في الإيرادات المقدرة الآتية من الاقطاعات الازمية من مرتبات الموظفين للفترة من ١٩ آذار /مارس إلى غاية ١٨ أيلول /سبتمبر ١٩٧٨ :

## سادساً

تأذن للأمين العام بالدخول في التزامات عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بمعدل لا يتجاوز ١١٤٢٠٠٠ دولار شهرياً للفترة من ١٩ كانون الثاني /يناير إلى غاية ٣١ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٩، فيما إذا قرر مجلس الأمن الإبقاء على القوة بعد انقضاء فترة الأشهر الأربعة المأذون بها بموجب قراره ٤٣٤ (١٩٧٨) المؤرخ في ١٨ أيلول /سبتمبر ١٩٧٨، على أن يقسم المبلغ المذكور فيما بين الدول الأعضاء وفقاً للنظام المبين في هذا القرار :

وإمكانية عقدها على أساس مرة كل سنتين أو على فترات زمنية أكتر تباعداً.

#### الجلسة العامة ٨٤

١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨

٥٦/٣٣ - مراقبة الوثائق والحد منها

إن الجمعية العامة.

إذ تشير إلى قراراتها ٢٢٩٢ (د - ٢٢) المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧، و ٢٣٦١ (د - ٢٢) المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧، و ٢٤٧٨ (د - ٢٣) المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨، و ٢٥٣٨ (د - ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩، و ٢٦٠٩ (د - ٢٤) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩، و ٢٨٣٦ (د - ٢٦) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، و ٣٤١٥ (د - ٣٠) المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥، و ١٤٠/٣١ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، و ٧١/٣٢ و ٧٢/٣٢ المؤرخين في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧.

وإذ يُساورها القلق للتأخير المتكرر في إصدار الوثائق اللازمة لأعمال هيئات الأمم المتحدة، مما يعيق تنظيم العمل

وسبيره،

#### أولاً

١ - تؤكد من جديد ضرورة موافقة طبيق المعايير المتعلقة بتوفير محاضر الجلسات كما هي محددة في قرار الجمعية العامة ٣٤١٥ (د - ٣٠)، وأحكام القرار ٢٥٣٨ (د - ٢٤)؛

٢ - تطلب إلى جميع هيئات الأمم المتحدة أن تعيد النظر بصفة دورية، على أساس بيانات الآثار المالية، في احتياجاتها من محاضر الجلسات، وأن تستكشف إمكانيات تحفيض الخدمات فيما يتعلق بالمحاضر، وأن تستغني عن المحاضر، حيثما تسمى ذلك، وأن تقدم تقريراً عن تجربتها في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين؛

٣ - تؤكد من جديد مقرراتها السابقة، بما في ذلك ما ورد في قرارها ٢٢٩٢ (د - ٢٢) و ٢٨٣٦ (د - ٢٦)، التي تقضي، فيما تقضي، بألا تتضمن تقارير هيئاتها الفرعية، كمرفقات، مواد مثل المحاضر الحرافية أو الموجزة، أو ورقات العمل، أو مقتطفات منها، أو آية نصوص وردت بالفعل في وثائق يسهل الرجوع إليها؛

٤ - تحت الأمانة العامة على القيام بدور أنشط في تقديم

الأول/ديسمبر ١٩٧٠، و ٢٨٣٤ (د - ٢٦) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، و ٢٩٦٠ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، و ٣٣٥١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، و ٣٤٩١ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥، و ١٤٠/٣١ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، و ٧١/٣٢ و ٧٢/٣٢ المؤرخين في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧.

#### أولاً

١ - تحيط علماً مع الارتياح بتقرير لجنة المؤشرات<sup>(٢٩)</sup> المنشأة بقرارها ٣٣٥١ (د - ٢٩) والتي أبقى عليها بقرارها ٧٢/٣٢، وتوافق على التوصيات الواردة فيه:

٢ - توافق على جدول المؤشرات والاجماعات المنقح لعام ١٩٧٩ والوارد في المرفق الأول للمجلد الثاني من تقرير لجنة المؤشرات:

٣ - تؤكد ضرورة عدم عقد أكثر من مؤتمر خاص واحد في آن واحد:

#### ثانياً

١ - تلاحظ مع الارتياح انخفاض عدد حالات الخروج فيها بين الدورات عن الجدول المقرر:

٢ - تؤكد من جديد أنه إذا صدرت الموافقة على حالات مثل خروجاً فيها بين الدورات عن الجدول المقرر، فإنه ينبغي تمويل خدمات المجتمعات المعنية من المخصصات المعتمدة لخدمات المؤشرات:

٣ - تطلب مرة أخرى إلى جميع هيئات الأمم المتحدة أن تختتم أعمالها في حدود الوقت المخصص لها، وأن تقوم باستعراض إجراءات عملها تحقيقاً لهذا الغرض، وبصفة خاصة أن تلتزم بدقة بالمبادئ التوجيهية لخفض التبديد الناجم عن إلغاء جلسات مقررة:

٤ - تشجع على قيام تعاون أوسع بين المجلس الاقتصادي والإجتماعي ولجنة المؤشرات تيسيراً لتنفيذ برنامج مؤشرات الأمم المتحدة بصورة فعالة وإقتصادية:

٥ - ترجو من هيئات الأمم المتحدة أن تستعرض طول دوراتها ومدى تكررها بقصد استكشاف إمكانية تقصير أمدتها

<sup>(٢٩)</sup> الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والثلاثين، الملحق رقم ٣٢ (A/33/32).